باجمال في تقرير عن نشاط المؤتمر بين الدورتين :

المؤتمر أنجز مهمات وطنية تاريخية ترسخت في عقول ووجدان الأجيال اليمنية

تماسك الأوضاع الداخلية وتقوية عناصر الوحدة الوطنية ووقوف القوى السياسية حيال الأخطار المحدقة بالأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي ينبغي أن يكون مبدأ ثابتا ولا يخضع لأية حسابات ذاتية أو تخرصات سياسية ثأرية

برنامج (المؤتمر) ارتكز على محور الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية والمؤسسية والقانونية والقضائية و محور الإصلاحات السياسية والدستورية

(المؤتمر) سلك من خلال الحوار مسلكاً وطنياً يؤمن بقضية الاشتراك والمشترك بين أطراف العمل السياسي في السلطة والمعارضة

ومحاولة الانفصال وما أنتجته من آثار مضاعفة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، بالإضافة إلى ميراث النظام الشمولي الذي أعاق عملية التطور الطبيعي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتناول باجمال نتائج الإصلاحات السياسية والحوار مع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان .. مبينا أن المؤتمر سلك من خلال الحوار مسلكاً وطنياً يؤمن بقضية الاشتراك والمشترك بين أطراف العمل السياسي في السلطة والمعارضة ..مؤكدا أن الحوار سيظل وسيلة قطعية في مجرى العمل لتأمين السلام الاجتماعي والتوافق الوطني والتوازن المستقبلي، وهو دال على حرص الأطراف السياسية للوصول إلى تفاهمات ورؤى يتغلب فيها العام على الخاص وتطرح القضايا الوطنية نفسها والمصالح الشعبية كأولوية مطلقة ومحدد أساسي للفهم السليم للديمقراطية وأدواتها وآليات عملها إيمانا من الجميع بأن محتوى الديمقراطية في نهاية المطاف يتمثل لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وتنظيم آلية العلاقات السياسية الداخلية المرتكزه على ثوابت الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ..

ولفت إلى أن الحوارات التمهيدية قد أدت إلى توقيع وثيقة بين الأطراف المتحاورة سميت بقضايا وضوابط وضمانات الحوار، حيث تبنت قواعد للعمل الحواري تضمن استمراريته وعدم الخروج عن أهدافه، كما تبنت موضوعات لها صلة بتطوير العملية الديمقراطية ومعالجة بعض القضايا ذات الصلة بالخلافات السياسية ورواسبها الماضية وانعكاساتها على بعض الحقوق الذاتية.

وأشار باجمال إلى الجهود المبذولة لتنفيذ البرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية.. منوها بأن البرنامج يعد الهدف الأساس الذي يسعى المؤتمر لتحقيقه كونه يمثل الخيار الوطني الذي حاز على ثقة الشعب في انتخابات حرة ونزيهة، وأصبح مشروعاً وطنياً لكل الناخبين بما يطرحه من خيارات النهضة الشاملة، وبرنامج الإصلاحات الواسع الرامي إلى إعلاء صرح وطننا العظيم، وهو الأمر الذي يجعل البرنامج الانتخابي اليوم حقاً يملكه الشعب، وتقع على المؤتمر بكل تكويناته مسؤولية النضال لتحقيقه.

وعرض الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في ختام تقريره التوجهات الرئيسية لبرنامج المؤتمر الشعبي العام خلال المرحلة القادمة، والتي أشتملت على تعزيز الوحدة الوطنية، وارتكاز العمل السياسي والإعلامي والتنظيمي للمؤتمر الشعبي العام على حشد القوى المؤتمرية الشعبية باتجاه تعزيز البنى المؤسسية للدولة، والحراك التنموي على مختلف الأصعدة، ومقارعة الفوضى، والفتن، وأي مسعى لزعزعة الوحدة الوطنية وأمن اليمن واستقراره، والسلم الاجتماعي لشعبها.

وأكد البرنامج الاستمرار في معالجة الآثار الناجمة عن فتنة محاولة الانفصال عام 1994م، وإعطاء الاهتمام المكثف من قبل اللجنة العامة والأمانة العامة وفروع المؤتمر للقضية الاقتصادية والتنموية، وتحقيق أكبر قدر من التوعية المركزة، وإجلاء الصورة وإظهار الحقائق أمام معضلات التطور الاقتصادي والتنموي وتبيان الظروف المحيطة بمعوقات الأوضاع الاقتصادية والتأثيرات الخارجية والداخلية على الحياة المعيشية للناس.

كما أكد مواصلة الحوار مع الأحزاب السياسية وتحقيق الأهداف المنشودة من الحوار ومواصلة الإصلاحات السياسية بما في ذلك إجراء التعديلات الدستورية لاستيعاب غرفة تشريعية ثانية، وتوسيع الديمقراطية، واللامركزية، وتعديل قانون السلطة المحلية باتجاه تجربة انتخاب المحافظين ومدراء العموم، وإجراء تعديلات في قانون الانتخابات طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومراجعة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بقصد استيعاب التجربة الماضية، وتأكيد المسؤولية الوطنية والشعبية تجاه أدوات العمل السياسي بما يجنب الحياة السياسية من وجود أي أشكال كلامية تفقد لمحتواها الوطني والإنساني، إلى جانب إعادة النظر بقانون الصحافة والمطبوعات، واستيعاب المتغيرات وبما يجعل أدوات العمل الإعلامي تتمتع بالحرية والمسؤولية.

فيما استعرض الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء تقريراً عن التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني، وما اتخذته الحكومة من برامج وسياسات لتحسين الأداء الأقتصادي.. وتحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 - 2010م والتي شملت مختلف أوجه النشاط التنموي.. مستندة في ذلك الى مجموعة من الأهداف الوطنية .. أهمها استمرار وتيرة الاصلاحات الوطنية وتحسين البيئة الاستثمارية .. وتعزيز وتطوير جوانب التعاون مع شركاء التنمية .. والمضي في مسار الاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقال: ان الحكومة وفي إطار سعيها الدؤوب لتحسين البيئة الا ستثمارية .. قد أنجزت مصفوفة الإصلاحات الوطنية .. والتي تضمنت حزمة من السياسات والإصلاحات الشاملة .. في الجوانب المؤسسية والتشريعية والإدارية .. وتعزيز مبدأ الإدارة الرشيدة .. وتطوير نظام المناقصات .. على أساس الممارسات المثلى.. فضلاً عن تحسين مؤشرات بيئة الأعمال.. كما تم أيضاً إطلاق حزمة إضافية من التدخلات والإصلاحات المعززة لبيئة الاستثمار تمثل إطار عمل تنفيذي لكل أجهزة الدولة لتفعيل منظومة الحكم الجيد وتطوير كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء وحماية المال العام وتعزيز مقومات الشفافية والمساءلة في الوظيفة العامة الى جانب توسيع المشاركة السياسية وحماية الحقوق والحريات لكل شرائح المجتمع.

وأشار مجور إلى ان الجهود تركزت خلال الفترة الماضية في تنفيذ العديد من المحاور بهذا الشأن تمثلت في إصدار قانوني الذمة المالية ومكافحة الفساد ، بالإضافة الى صدور قانون المناقصات والمزايدات العامة والذي سوف يساهم في تعزيز الإدارة الرشيدة والحد من الفساد،وتعزيز استقلالية القضاء وتطوير وتحديث أداء نيابات ومحاكم الأموال العامة ، ومواصلة عملية إعادة البناء والهيكلة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يضمن استقلاله الكامل مالياً وإدارياً عن السلطة التنفيذية وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد .

وقال رئيس الوزراء : ان الحكومة تتابع تنفيذ نتائج مؤتمر المانحين الذي عقد بلندن في 15 - 16 نوفمبر 2006م والذي مثل انطلاقة جديدة لعهد من الشراكة في التنمية مع المانحين لدعم جهود التنمية في اليمن للتغلب على التحديات التنموية ..بما من شأنه خلق فرص عمل وإحراز تقدم في مؤشرات التنمية البشرية بما يعزز جهود اليمن لبلوغ أهداف التنمية الألفية .

لافتا إلى ان تعهدات المانحين في مؤتمر لندن أسهمت في تغطية نسبة كبيرة من الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري 2007 2010-م، حيث بلغ اجمالي التعهدات حتى يونيو 2007م حوالي 5,066 مليار دولار.. منها 2 مليار و300 مليون دولار من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومليار و 847 مليون دولار تعهدات المؤسسات الدولية والإقليمية و919 مليون دولار تعهدات الدول الصديقة .. وحتى الآن فقد تم تخصيص ما نسبته 59 بالمائة من تلك المبالغ لتمويل المشاريع التنموية في القطاعات الانتاجية (الزراعية والسمكية والنفطية) 3 ر121 مليون دولار وقطاع البنية التحتية طرق وكهرباء ونقل 1132 مليون دولار ومبلغ 7ر947 مليون دولار لقطاع التنمية البشرية وشبكة الأمان .. وتحديداً التعليم والصحة وبرامج التخفيف من الفقر .. وأخيراً تخصيص مبلغ 6ر 244 مليون دولار للإصلاحات المؤسسية والحكم الجيد.

وأوضح انه بالرغم من النتائج الإيجابية لمؤتمر المانحين والخطوات الجادة التي اتخذتها الحكومة إلا أن الاقتصاد الوطني شهد خلال النصف الأول من العام الجاري تحديات متعددة أبرزها استمرار الانخفاض في كمية الانتاج من النفط بنسبة أكبر مما كان متوقع والآثار السلبية لأحداث صعدة والزيادات السعرية العالمية للمواد الأساسية فضلاً عن المتغيرات التي تمر بها المنطقة عموماً والتي القت بظلها على الوضع الاقتصادي اليمني.

وتطرق الاخ رئيس الوزراء إلى ابرز المؤشرات الاقتصادية والنقدية.. مشيرا إلى ان التضخم وصل نهاية 2006م الى حوالي 5ر 16 بالمئة نتيجة عدة عوامل أهمها، زيادة الاسعار العالمية وارتفاع اسعار المواد الغذائية وخاصة الفواكه والخضار، وعدم إصدار اذون الخزانة، حيث زادت السيولة الفائضة في الاقتصاد بشكل كبير والتي أنخفضت نهاية مايو 2007م الى 9ر 4 بالمئة نتيجة انخفاض اسعار بعض السلع وخاصة الفواكه والخضار واصدار أذون الخزانة التي ساعدت على امتصاص السيولة الكبيرة لتغذية عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية.

وأكد ان السياسة النقدية حافظت على اسعار فائدة موجبة وخاصة بعد انخفاض التضخم، وبقاء نسبة الاحتياطي الالزامي على الريال 10 بالمئة والعملات الاجنبية 20 بالمئة، وكانت قد ارتفعت سابقا الى 30 بالمئة..مشيرا الى ان الهدف من رفع الاحتياطي الالزامي الحد من الدولره والحفاظ على استقرار اسعار الصرف.. وقال" أدت هذه السياسة دورها وانخفضت الدولره الى حوالي 49 بالمئة بينما كانت قد وصلت الى حوالي 52 بالمئة" .

ونوه مجور بان حصة الحكومة من انتاج النفط الخام انخفضت من 5ر 34 مليون برميل بقيمة 2204 ملايين دولار في الستة الأشهر الأولى من عام 2006م الى 20 مليون برميل بقيمة 1247 ملايين دولار في الستة الأشهر الأولى من عام 2007م، مما أدى الى تحول موقف الموازنة العامة مع الجهاز المصرفي من فائض الى عجز..وقال" نتيجة لذلك انخفض نمو الاحتياطيات الرسمية من النقد الاجنبي حيث كان الفائض في الستة الأشهر الأولى من عام 2006م حوالي 706 مليون دولار بينما الفائض في الستة الأشهر الأولى من عام 2007م حوالي 56 مليون دولار فقط" .

وفيما يتعلق بسعر الصرف أكد رئيس الوزاراء استقرار سعر صرف الريال مقابل الدولار، اضافة الى ان المستوى المرتفع لسعر الفائدة على الريال اعلى من التضخم بالمقارنة مع سعر الفائدة على الدولار..مشيرا الى ان الدين العام الداخلي زاد في يوليو الماضي الى 491 مليار ريال، بينما كان نهاية العام 2006م حوالي 445 مليار ريال بسبب ارتفاع الانفاق الحكومي وزيادة العجز في الموازنة العامة.. مبينا انه تم اصدار اذون خزانة ساعدت على سد العجز وامتصاص السيولة الكبيرة من السوق..وقال" لكن تظل نسبة الدين العام الداخلي حوالي 11 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي" .

وبخصوص الدين العام الخارجي بين مجور انخفاض نسبته القائمة الى الناتج المحلي الاجمالي الى 25 بالمئة، وهي من اقل النسب في الشرق الاوسط..مشيرا الى ان الدين الخارجي حاليا 5ر5 مليار دولار، بينما كان في نهاية 2006م حوالي 5ر4 مليار دولار..مرجعا الزيادة الى السحوبات من القروض.

وقال"اسهم استخدام ادوات السياسة النقدية وامتصاص السيولة الفائضة وامداد السوق باحتياجاته من العملات الاجنبية في استقرار سعر صرف الريال امام الدولار" .

وأضاف" كما ارتفعت ودائع البنوك التجارية والاسلامية الى حوالي 942 مليار ريال في نهاية يونيو 2007م، وخاصة الودائع لأجل والتوفير بالريال، بينما كانت في اواخر ديسمبر 2006م حوالي 853 مليار ريال ، ويعود ذلك لزيادة الوعي المصرفي واستقرار سعر الصرف وارتفاع الفائدة على الريال بالمقارنة مع العملات الاجنبية" .

وأكد رئيس الوزراء ان الحكومة ستسعى خلال الفترة المقبلة الى مضاعفة الجهود التنموية بالاستناد الى توجيهات فخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، وما تضمنته مصفوفة برنامجه الانتخابي من اهداف وسياسات واجراءات لتوسيع خيارات التشغيل وايجاد فرص العمل للشباب ورفع القدرات الاستثمارية والتشغيلية للحكومة في قطاعات البنى التحتية وعلى راسها قطاع الكهرباء والطاقة.

وأشار الى ان الحكومة وضعت عمليات برنامجها التنفيذي لتحقيق تلك الاهداف واستيعاب التوجيهات الرئاسية، بما في ذلك توجيه رئيس الجمهورية بشان تخصيص مليار دولار لزيادة الطاقة التوليدية للكهرباء والذي من شانه رفع قدرات القطاع الصناعي وزيادة اسهامه في الناتج المحلي، وكذا تخصيص مليار دولار لايجاد فرص عمل للشباب والمساهمة في امتصاص البطالة والحد من الفقر وذلك من خلال الاستفادة من الاحتياطي النقدي الذي وصل الى 7103 ملايين دولار حتى نهاية شهر يونيو من العام الجاري، وكذا الاستثمار الامن لمدخرات المؤسسات التامينية بما يساهم في تنشيط الاقتصاد ويحقق النمو المعقول لتلك المدخرات.

ولفت الدكتور مجور الى ان الحكومة اتخذت مجموعة من التدابير والاجراءات ذات الصلة بتحسين البيئة الاستثمارية منها تعزيز القضاء التجاري والبنية التشريعية والمؤسسية، إلى جانب إعادة النظر في الترتيبات المؤسسية المعنية بالاستثمار، والعمل على اتخاذ الاجراءات التنفيذية لبدء العمل بنظام النافذة الواحدة .. مبينا أن تنفيذ هذه الاصلاحات وغيرها من الاصلاحات الاخرى التى تضمنتها اجنده الاصلاحات الوطنية تعمل على تحسين مناخ الاستثمار في اليمن وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبالذات الاستثمارات الخليجية، وكذا توطين رؤوس الاموال الوطنية وجذبها للاستثمار في المجالات الانتاجية والخدمية وغيرها.

وقال" لقد كان لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار الاول المنعقد في ابريل الماضي دور بارز في تحقيق العديد من النتائج الايجابية التى تمثلت في الوصول الى رؤية مشتركة بين المستثمرين والحكومة حول المعالجات والوسائل الواجب أتباعها لتطوير المناخ الاستثماري وايجاد ثقة متبادلة بين المستثمرين والجهات المختصة لبذل الجهود المشتركة لإزالة كل العوائق وتذليل كافة الصعوبات التى تحد من تطوير النشاط الاستثماري" ..موضحا ان ملامح هذه الرؤية تتبلور في عدة محاور ابرزها تطبيق مبدأ النافذة الواحدة للتعامل مع كافة المشاريع والانشطة الاستثمارية عبر جهة واحدة هي الهيئة العامه للاستثمار تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، حيث قامت الهية بإعداد تصور متكامل عن الخطوات العلمية لذلك يرتكز على ابرام اتفاقيات تفاهم بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري وتحدد فيها اساليب تنسيق العمل بين الهيئة ومكاتب تمثيل هذه الجهات في الهيئة وتحديد الاجراءات التى تتبعها هذه المكاتب في تنفيذ عملها بما يضمن الانسجام والتكامل بين عمل الهيئة واختصاصات هذه الجهات بحيث يتم انجاز كافة المعاملات المرتبطة بالمشروع الاستثماري داخل مركز الهيئة او فروعها بكل يسر وسهولة وخلال فترة قياسية.

والثاني تسليم كافة أراضي الدولة الصالحة للأنشطة الاستثمارية إلى الهيئة العامة للإستثمار لتقوم بتخصيصها للمشاريع الاستثمارية التي تراها وفقا لخطة متكاملة تقوم الهيئة بإعدادها بالاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة في هذا المجال، وذلك لما تمثله الاراضي من أهمية في استقطاب المشاريع الاستثمارية الكبيرة، وحرصا على حماية المستثمر من أي اشكاليات قد تواجهه في الحصول على الاراضي اللازمة لمشروعه، وقال" لقد باشرت الهيئة العامة للأستثمار بالتعاون مع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني تشكيل اللجان الفنية للقيام بحصر الاراضي الصالحة للمشاريع الاستثمارية في مختلف محافظات الجمهورية وإسقاطها على الخرائط وإعداد كشوفات تفصيلية بها..وتسليمها للهيئة العامة للأستثمار.

والمحور الثالث يتمثل في مراجعة البيئة التشريعية ذات الصلة بالنشاط الاستثماري وذلك لمواكبة التطورات العالمية في المجال الاقتصادي، وبما يحقق إزالة أي عقبات تشريعية امام الاصلاحات الاقتصادية ..وتوفير المناخ الاستثماري المناسب للظروف الدولية الراهنة بما يمكن اليمن من الاندماج في الاقتصاديات الاقليمية مثل منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبر مراجعة شاملة لكافة التشريعات الاقتصادية وخاصة قانون الاستثمار،قانون البنوك ،قانون حماية الملكية الفكرية..وغيرها.. ويركز المحور الرابع على التنسيق مع المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة بشؤون الاستثمار بهدف إعداد استراتيجية ترويجية للاستثمار تهدف الى تحسين صورة اليمن الايجابية في الخارج، بغرض تغيير الذهنية المسيطرة في الخارج عن اليمن ..والتركيز على القطاعات الواعدة في المجال الاستثماري والوسائل اللازمة لتنمية وتطوير هذه القطاعات ..وكذلك إعداد الخارطة الاستثمارية للجمهورية بشكل علمي دقيق يمكن المستثمر من الاطلاع والإلمام بكافة المواضيع التي تتناسب مع نشاط مشروعه، والتعاون مع بيوت الخبرة الدولية المتخصصة لمساعدة اليمن في التفاوض مع الشركات الاستثمارية الكبرى لإقامة مشاريعها في اليمن.

والخامس صدور التوجيهات بتسليم الاراضي المخصصة للمناطق الصناعية إلى الهيئة العامة للإستثمار لتقوم بالاسراع في إقامة هذه المناطق تلبية للطلبات الكثيرة على إقامة المشاريع في هذه المناطق، وتحقيقا لمبدأ النافذة الواحدة التي يتعامل معها المستثمر ..وتقوم الهيئة العامة للأستثمار ووزارة الصناعة والتجارة حالياً بإعداد البرامج العملية والاطر التشريعية والإدارية لتنفيذ هذه التوجيهات.

فيما يهدف المحور السادس الى العمل على إعادة هيكلة الاستثمار وتطوير الأطر البشرية والإدارية فيها بما يمكنها من القيام بدورها وإنجاز المهام المكلفة بها على أعلى مستوى، وذلك عبر رفد الهيئة بدماء جديدة وأعتماد أساليب العمل الحديثة المتطورة فيها من خلال استخدام تكنولوجيا متطورة .

وقال رئيس مجلس الوزراء نتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة لتطبيق الرؤى والتوصيات التي صدرت عن مؤتمر فرص الاستثمار من خلال المحاور السابقة، فقد أثبتت المؤشرات تحقيق قفزة كبيرة في مجال النشاط الاستثماري خلال الفترة الوجيزة منذ انعقاد المؤتمر وحتى الآن تمثلت في الإعلان عن إقامة مشاريع استثمارية استراتيجية كبرى تتمثل في مشاريع سياحية وسكنية ومصافي بترول ومصانع أسمنت كبيرة منها: مشروع إنشاء مبان تجارية ووحدات سكنية (شقق وفلل) مرافق سياحية ، تنفذه شركة الديار القطرَية بتكلفة أجمالية 500 مليون دولار، و مشروع زراعة الأسماك والأحياء البحرية، تنفذه الشركة اليمنية الألمانية للاستثمار بتكلفة 3 مليارات و577 مليون ريال، ومشروع إنشاء مبان تجارية ووحدات سكنية (شقق وفلل) مرافق سياحية، تنفذه شركة القدرة القابَضة بتكلفة 200 مليون دولار، و مدينة النور، لشركة ميدل است ديفلوبمنت (طارق بن لادن) بتكلفة ملياري دولار، وكذا مركز سياحي وترفيهي اللولو هايبر ماركت، تنفذه شركة امكا قروب بتكلفة 250 مليون دولار، و مشروع مدينة سكنية تنفذه شركة فردوس عدن بتكلفة 10 مليارات دولار، ومشروع صناعة الأسمنت (في كل من حضرموت ، أبين ، لحج) بتكلفة 500 مليون دولار" .

وأوضح ان إجمالي المشاريع الاستثمارية التي تم تسجيلها خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ (182) مشروعاً توفر ما يقارب (19) ألف فرصة عمل.

وبخصوص الأوضاع التموينية وحركة الأسعار أكد الدكتور مجور ان الفترة الماضية شهدت ارتفاعات غير مسبوقة نتيجة عوامل خارجية وداخلية.

وقدم عرضا لتلك الأوضاع، وبوجه خاص ظاهرة ارتفاع الإسعار باعتبارها ظاهرة متكررة وتحتاج إلى معالجة دائمة، بما يمنع تكرارها وحدوث اختلالات سعرية مفاجئة في المواد الغذائية الأساسية، خاصة مادتي القمح والدقيق لما لها من تأير مباشر على حياة الناس ومعيشتهم وانعكاس غير مباشر على أسعار السلع الأخرى، ناهيك عما تسببه من اضطرابات وإخلال بالسكينة والأمن العام، أخذين بعين الأعتبار التأثيرات الخارجية بهذا الشأن.

وقال" لقد أولت الحكومة منذ تشكيلها الأوضاع التموينية والأسعار عناية وأولوية في نشاطها العام، واؤكد بهذا الخصوص أن الأوضاع التموينية قد تميزت إجمالا بالاستقرار العام، حيث تؤكد تقارير وزارة الصناعة والتجارة وغرف العمليات في أمانة العاصمة والمحافظات ، وفرة السلع والبضائع في الأسواق خاصة المواد الغذائية الأساسية كالقمح والدقيق والأرز، والحليب والزيوت وغيرها، مما يعني استمرار التدفق السلعي، وتوفر حاجة المواطنين على النحو المطلوب وهو الأمر الذي ساعد كثيرا في تخفيف آثار الارتفاعات السعرية لبعض السلع" . مبينا ان الحكومة تعمل بالشراكة مع القطاع الخاص على ضمان استمرار التدفق السلعي وتوافر المواد الغذائية الأساسية مع العناية بالاحتفاظ بمخزون استراتيجي مناسب خاصة من مادة القمح، اضافة الى مساندة المؤسسة الاقتصادية اليمنية في إطار الاتجاه نحو توسيع دورها إلى 25 في المئة من حجم السوق في المواد الغذائيه الاساسية، لخلق قدر من التوازن ومواجهة اي نقص في العرض او زيادة في الطلب، وكسر اي محاولة للاحتكار تحت اي ظرف من الظروف.

وأضاف" تظهر الارقام ان كمية القمح المتوفرة في الصوامع والمخازن حاليا، وكذا المتعاقد عليها فعليا تصل الى اكثر من مليون طن، وهو ما يغطي الاستهلاك المحلي لفترة تزيد عن خمسة اشهر منها شهر رمضان الكريم والاعياد المباركة" .

وتابع رئيس الوزراء قائلا" حركة الاسعار خلال الاشهر الماضية وفي الثلث الاول من الشهر الحالي شهدت تصاعدا مستمرا وزيادات ملحوظة خاصة في المواد الغذائية الاساسية وبشكل اساسي مادتي القمح والدقيق، وتقوم الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة برصد وتتبع حركة الاسعار يوميا في امانة العاصمة والمحافظات ودراسة اسبابها والعوامل المؤثرة في ذلك".. منوها بان الارتفاعات السعرية العالمية لمادة القمح هي السبب الرئيسي لا سيما خلال الاشهر الثلاثة الماضية، حيث قفز السعر من 284 دولاراً للطن الى 328 دولاراً للطن، وسجل في الثلث الاول من شهر أغسطس أعلى ارتفاع وهو 345 دولاراً للطن الواحد..وقال" بمقارنة تلك الزيادات على الارتفاعات المحلية نجد انها ارتفعت خلال الفترة نفسها من 2990 ريالاً الى 4000 ريال للكيس الواحد".

وأرجع أسباب ارتفاع الاسعار العالمية لمادتي القمح والدقيق الى تراجع محصول القمح في الدول المنتجة والمصدرة مقابل زيادة الطلب والاستهلاك مع زيادة السكان، وتحول بعض الدول الكبيرة من دول منتجة ومصدرة إلى دول مستوردة كالهند، اضافة الى توقف التصدير من بعض الدول كالارجنتين وباكستان واوكرانيا وارتفاع تكاليف الانتاج خاصة مع ارتفاع أسعار الطاقة، وكذا تاثير الظروف المناخية من جفاف وفيضانات على انتاج العالم من القمح والحبوب عموما وتضاعف أجور النقل البحري ورفع غرامات تأخير البواخر في موانئ التفريغ.

وفيما يتعلق بمادة الارز أشار مجور الى ان الزيادات السعرية في هذه المادة بدات تظهر خلال الفترة الاخيرة نتيجة الارتفاع العالمي وبنسبة 25 بالمئة تقريبا، بسبب تضرر محصول الارز من الفيضانات في بعض الدول المنتجة الرئيسية كالصين وفيتنام.

وقال" حدثت أيضا ارتفاعات عالمية في أسعار الزيوت النباتية وكان من اهم اسباب ذلك انخفاض محصول الذرة مقابل زيادة الطلب عليه وزيادة الطلب على الزيت